

الشريعة الإسلامية

ومشكلة العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي

للاستاذ

عبد الواحد الناصر

الشريعة الإسلامية نظام قانوني واحد :

فالإسلام لا يفرق في الخطاب بين الفرد والجماعة على اختلاف صورها ، وذلك لان هذا الخطاب صادر عن رب العالمين ، وموجه إلى جميع البشر بدون تمييز ولا تفرق . وشريعة الإسلام تهدف إلى الافراد والجماعات والشعوب والامم في منظمة عالمية متحدة في العقيدة وفي المبادئ والاصول الكلية التي تحكم العلاقات في المجتمع الفاضل المتحرر من العنصرية والطائفية (1)

فالشريعة الإسلامية تنظم كافة العلاقات الإنسانية فردية وجماعية ، سواء في ما بين الافراد ، أو بينهم وبين حكامهم . أو بين الجماعات الإسلامية ، كما أنها تتضمن القواعد القانونية الدولية لعلاقات الامة الإسلامية كوحدة مع الامم الاخرى في زماني السلم والحرب (2) وإذا أردنا استعمال الاصطلاحات القانونية الحديثة ،

أهمية المواضيع التي يعالجها هذا البحث تتجلى إذا ما لاحظنا أن تطور العلاقات الدولية قد أدى إلى ارتباط الدول الإسلامية بعدد كبير من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تتضمن قواعد قانونية تخالف القواعد المطبقة في الانظمة القانونية التي تقيمها الشريعة الإسلامية .

وأول هذه المواضيع هي : هل تكون القواعد الدولية في الشريعة الإسلامية نظاماً قانونياً مستقلاً عن ذلك الذي تقيمه القواعد الداخلية منها ، أم إنها جميعها تشترك في إقامة نظام قانوني واحد ؟

والواقع أن الإجابة على هذا السؤال ، تحدد إلى حد كبير الإجابة على أسئلة أخرى لاتقل أهمية ، تتعلق بموضوع علوية القواعد الدولية أو العكس . وبمركز المعاهدات في الشريعة الإسلامية باعتبارها تشكل القواعد الاتفاقية في القانون الدولي العام .

(1) أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية للدكتور حامد سلطان

(2) الشخصية الدولية في القانون الدولي العام وفي الشريعة الإسلامية للدكتور محمد كامل ياقوت ص 238

نظراً لوحدة مصدرها وأساسها وتكامل مبادئها وأهدافها. وهذه الخصائص التي تتميز بها الشريعة الإسلامية تحسم ما يتنازع فيه الفقه الدولي المعاصر من خلافات حول تحديد العلاقة بين القانون المحلي والقانون الدولي العام ، وما ذهب إليه فريق منه باستقلال كل منهما عن الآخر ، وقول فريق آخر بوحدهما على أساس سيادة أحدهما على الآخر .

مقارنة لا بد منها :

لكن هذه الخلافات التي يعرفها الفقه الدولي المعاصر بشأن العلاقات بين القانون الدولي والقانون الداخلي ، ترجع لأسباب موضوعية لا تعرفها الشريعة الإسلامية .

فمن الناحية التاريخية نجد أن القانون الوضعي الداخلي له الأسبقية في الوجود على القانون الدولي ، إذ نشأت الدول أولاً ، ونشأ معها قانونها الداخلي ، ثم نشأت بعد ذلك القواعد القانونية الدولية لتنظيم علاقات الدول نسي المجتمع الدولي . فالقانون الداخلي له أسبقية في الوجود على القانون الدولي ، وهذا ما يسوغ منطقياً إعطاءه الأولوية في التطبيق . ومع ذلك فإن الفقه الوضعي مختلف حول هذه النتيجة ، إذ ذهب جانب منه إلى أن القانون الداخلي أعلى من القانون الدولي العام ، وذهب جانب آخر إلى أن القانون الدولي العام له الأولوية على القانون الداخلي إذ يعلو عليه ويحد له (5)

لكن هذه المشكلة ، رغم أهميتها العملية ، غير مطروحة على صعيد الفقه الإسلامي ، ولا يمكن أن تثار إلا من جانب أولئك الذين تأثروا بالفقه الدولي الغربي

فإن هذا يعني أن الشريعة الإسلامية تجتمع فيها كل أحكام القانون بفروعه المختلفة ، أي أنها تشكل قانوناً واحداً يشمل القانون الدولي والقانون الداخلي معاً ، في وحدة قانونية أو في نظام قانوني واحد . فالقانون الدولي والقانون الداخلي هما ، في الشريعة الإسلامية ، فرعان لنظام قانوني واحد ، دون أن يكون لأحدهما الصدارة أو السيادة على الآخر من حيث القوة القانونية . فكلاهما يتساوى مع الآخر ، لأن طبيعة أحكامهما واحدة ، ولأن مصدر كليهما واحد ، وهدف كل نظام منهما واحد (3)

على أن هذه الوحدة الموضوعية ، لا تمنع من القول بأن هناك قواعد قانونية دولية مستقلة عن القواعد القانونية الداخلية في الشريعة الإسلامية . وهذا التمييز يبدو ضرورياً على صعيد العلاقات الدولية للجماعة الإسلامية . ومن هنا يصح القول بأن الفرع الداخلي من الشريعة الإسلامية يسري في النطاق الإقليمي الإسلامي ، بينما تسري أحكام الفرع الدولي منها ما بين الأمة الإسلامية وبين غيرها من الأمم والشعوب والدول الأخرى .

إكن القاعدة القانونية الإسلامية ، من حيث طبيعتها وغايتها ، واحدة في النطاق الداخلي أو في النطاق الخارجي فهي تنظم العلاقات الإنسانية مهما كان نوعها ، ومهما اختلف أطرافها ، على أساس المبادئ والأصول الكلية في الإسلام ، وهي العدالة والمساواة والشورى والأخلاق (4) . وهذه المبادئ والأصول لا تعرفها بنفس الصورة النظم القانونية الأخرى . فالعدالة الإسلامية على سبيل المثال عدالة موضوعية غير شكلية ، لا تنجزاً ، ولا تتعدد ، ولا تتعارض تطبيقاتها في النطاقين الدولي والمحلي ،

(3) أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية للدكتور حامد سلطان ص 181

(4) المرجع السابق ص 181

(5) القانون الدولي العام في السلم والحرب للدكتور الشافعي محمد بشير ص 38

ونظرياته واتجاهاته . ذلك أن الشريعة الإسلامية، المتمثلة في الكتاب والسنة ، قد دخلت حيز التطبيق مع بدايات نشأة الكيان السياسي الإسلامي ، أو منذ تأسيس الرسول (ص) للدولة الإسلامية . فالقواعد التي تضمنتها هذه الشريعة ظهرت إلى الوجود القانوني في وقت واحد ، ولم يكن بذلك سبق للقواعد الداخلية على القواعد الدولية .

وهناك وجه آخر للمقارنة ، وهو أن القانون الوضعي الداخلي ، يعتبر من حيث البناء الفني في مستوى أعلى من القانون الدولي ، وذلك باعتبار أن المجتمع الداخلي قد وصل لدرجة من الكمال لم يصل إليها المجتمع الدولي (6) . لكن هذه الملاحظة بدورها غير واردة بالنسبة للشريعة الإسلامية . فبناؤها الفني من درجة واحدة ، بل إن قواعدها تنطبق في نفس الوقت على الأفراد كما تنطبق على الجماعات والشعوب والدول . لكن الشريعة الإسلامية في نشأتها وطبيعتها وخصائصها . وكذلك في صياغتها وقواعدها وأهدافها ، تختلف جوهرياً عن القانون الروماني الذي كان سائداً في الشرق الأدنى عند قيامها . والذي كان المصدر الرئيسي لمعظم النظم القانونية الأوروبية . وللقانون الدولي العام نفسه . فالشريعة الإسلامية نظام قانوني أصيل ومستقل بقواعده له ونظرياته . بل هي في الواقع المصدر الأساسي لمبادئ القانون العامة التي أخذت بها النظم القانونية للدول المتحضرة الحديثة (7)

بقي هناك وجه آخر للمقارنة لا يقل أهمية ، وهو أن منطق القانوني الوضعي يحتم قبول سيادة القانون الدولي

العام على قواعد القانون الوطني ، بمعنى أن يكون اختصاص الدولة مقيد بقواعد القانون الدولي العام ، وأن تكون القواعد القانونية الدولية هي القواعد الأساسية واجبة الاحترام (8) . لكن القول بعلوية القواعد الدولية على القواعد الداخلية ، مثلما هو الحال بالنسبة للفقهاء الوضعي والقضاء الدولي (9) ، قد يعني إعطاء العلوية لقواعد القانون الدولي الاتفاقية ، وأساسها الاجتهاد ، على القواعد الداخلية في الشريعة الإسلامية ، وهي مستمدة من الكتاب والسنة ، في حين أن الاجتهاد لا يمكنه أن يعلو على النصوص ، وبالتالي فإن القواعد الاتفاقية ، وليدة الاجتهاد لا يمكن بأي حال أن تعلو على القواعد الشرعية ، وهذا ما سنعود إلى تفصيله فيما بعد .

لقد ذهب البعض إلى أن الشريعة الإسلامية تشمل القانون الداخلي والقانون الدولي العام معاً ، وتقوم هي ونظرياتها على ما يعرف بقاعدة «وحدة القانون» بينما تقوم النظريات التقليدية الغربية على «قاعدة ثنائية القانون» . لذلك فالنظرية الإسلامية لا تعرف ، أولاً تعترف بالحاجز الفاصل الذي وضعه الفقه الغربي التقليدي بين نظامي القانون الدولي والقانون المحلي : بل هي تتحرك في حرية في فلك يضاوي تضمهما قاعدة وحدة القانون ، وذلك لأن الشريعة الإسلامية نظام قانوني محلي ودولي متكامل ، وشريعة عالمية (10)

لكن هذا الرأي إن كان صائباً فيما انتهى إليه ، إلا أنه يبدو مفتقراً إلى الصواب فيما استند إليه . فإذا كانت

(6) المرجع السابق ص 38

(7) انظر الشخصية الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية ص 379

(8) مبادئ القانون الدولي العام . دكتور محمد حافظ غانم ص 115

(9) انظر القانون الدولي العام للدكتور عبد العزيز سرحان ، الباب الثالث : العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي

(10) الشخصية الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية ص 239

الله ، فإن لم يوجد بها نص ، فالاجتهاد بالرأي .

لمن العلوية : للقواعد الدولية أم للقواعد الداخلية :

وإذا كانت المعاهدات تعد المصدر المباشر والاول للقانون الدولي العام ، ولما كانت المعاهدات والمواثيق التي تبرمها الدولة الاسلامية تدخل في نطاق المصدر الثالث للشرعة الاسلامية ، وهو الاجتهاد بالرأي ، فهل يكون لقواعد القانون الدولي العام الاتفاقية علوية على مقتضيات الشرعية التي تضمنها الكتاب والسنة ؟

الدكتور محمد طلعت الغنيمي يجيب على هذا السؤال بأن «الدولة الاسلامية لا تستطيع أن تتذرع في التحلل من معاهداتها بتشريع محلي أو تنظيم وطني ، لان هذا يكون من قبيل نقض الايمان وعدم الوفاء بالعهد» (12). ويرى ، اسناداً إلى الآيات الكريمة التي تلزم باحترام العهود والمواثيق ، أن «الاسلام غلب الالتزامات الدولية على القواعد الداخلية ، وفرض على الدولة الاسلامية أن تحترم معاهداتها مع المشركين ، ولم يسمح لها بأن تتخذ من قاعدة من القواعد التي تحكم مسلكها الداخلي كدولة ذريعة للتحلل من هذه الالتزامات» (13) ويؤسس الدكتور الغنيمي على هذا المبدأ العام ، المتمثل في وجوب احترام العهود والمواثيق ، اعتقاده بأن النظرية الاسلامية تقبل بوحدة القانونين الدولي والداخلي مع إعطاء علوية لاحكام القانون الدولي على أحكام القانون الداخلي ، مضيفاً أن رأيه قد يبدو مرهقاً إلى حد ما للنظرية الاسلامية . حيث أن فلسفتها التقليدية لا تحتل القول بأنها كانت تعترف تمييزاً في الاحكام بين ما هو داخلي وما هو خارجي على النحو الذي يقول به التقليديون الغربيون (14) .

الشرعة الاسلامية تنتظم كافة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي التي ينظمها القانون الداخلي بفرعيه الخاص والعام ، كما تنتظم في نفس الوقت العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي من سلم وحرب وحياد ، فإن هذا لا يعني بأي حال أنها تأخذ بنظرية وحدة القانون كما يعرفها الفقه الغربي .

ثم إنه ليس هناك وجه للمقارنة بين وحدة القانون التي تقوم عليها الشرعة الاسلامية وبين نظرية وحدة القانون كما استقر عليها الفقه الغربي التقليدي ، وبالتالي فإنه لا يمكن القول بأن الشرعة الاسلامية تأخذ بنظرية وحدة القانون التي هجرها الفقه الغربي ليأخذ بدلا منها بنظرية ثنائية القانون .

فإنصار نظرية وحدة القانون الغربي لا يكتفون بأن النظم القانونية المختلفة يربطها رباط الوحدة ، بل يبحثون بعد ذلك عن القاعدة الاساسية في البناء القانوني ، وعن مكان وجودها ، وذلك لكي يعترفون للفرع القانوني الذي توجد فيه بالصدارة والتفوق القانوني لاحكامه على سائر الاحكام في الفروع الاخرى (11)

ان الاحكام الشرعية كلها متساوية ، مادام أن مصدرها واحد . فالاحكام الواردة في القرآن الكريم كلها متساوية من حيث طبيعتها القانونية . والاحكام الواردة في سنة الرسول (ص) كلها متساوية من حيث طبيعتها القانونية . غير أن الاختلاف في القوة القانونية قائم على أساس التدرج في قوة المصدر . ووفقاً للحديث الوارد على لسان معاذ بن جبل ، فإن ترتيب المصادر يكون على النحو التالي : القرآن أولاً ، فإن لم يوجد به نص فسنة رسول

(11) أحكام القانون الدولي العام في الشرعة الاسلامية للدكتور حامد سلطان ص 181 .

(12) الاحكام العامة في قانون الامم ص 248

(13) المرجع السابق ص 249

(14) المرجع السابق ص 250

وبلاحظ بادىء بدء أن الدكتور الغنيمي يحاول التنسيق والتوفيق بين نظرية وحدة القانون ونظرية ثنائية القانون التي يقوم على أساسهما الخلاف في الفقه الدولي المعاصر بشأن العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي. ذلك أنه يقرر وحدة القانونين الدولي والداخلي في الشريعة الإسلامية من جهة ، ثم ينتهي إلى إعطاء العلوية لأحكام القانون الدولي على أحكام القانون الداخلي من جهة أخرى .

ولكن الوهن يبدو جلياً في نظرية الدكتور الغنيمي من ثلاثة وجوه :

الاول : ان وحدة القانونين الدولي والداخلي في الشريعة الإسلامية ، تقتضي القول بعدم علوية أحكام القانون الدولي على أحكام القانون الداخلي . فأحكامهما من طبيعة واحدة ، ومصادر واحدة ، وقوة واحدة ، ولا مجال للقول بعلو بعض هذه الأحكام على البعض الآخر (15)

والثاني : ان انفاء هذه العلوية ، يتمثل على الخصوص في أن الدولة الإسلامية لا يمكنها أن تعدل قوانينها الداخلية المستمدة من الشريعة الإسلامية ، أو تخرقها ، تطبيقاً لمقتضيات اتفاقية دولية . فجميع الاتفاقيات والالتزامات الدولية يجب ألا تعارض الأحكام الشرعية ، ويسري عليها ما يسري على القرارات السياسية الإقليمية من حيث مراقبتها الدستورية (16)

والثالث : ان الاسلام قد أمر فعلاً باحترام الاتفاقات التي تتم مع المشركين أو مع غيرهم ، ولكنه اشترط بالمقابل عدم مخالفتها لأحكام الشرع الاسلامي . وهذا

يقتضي القول بأن الاسلام لا يعلي الالتزامات الدولية على القواعد الداخلية ، ويفرض على الدولة الإسلامية أن تتحلل من هذه الالتزامات ما دامت منافية للشرع الاسلامي . ومثال ذلك المعاهدات العدوانية او المعاهدات مع دولة ذات سياسة عدوانية تجاه المسلمين او تجاه الدعوة الاسلامية وعقيدتها . فهذه المعاهدات تقتضي الشريعة الاسلامية بطلانها ، وتجريد موقعيها من نيابتهم عن الامة في إبرامها . وقد ينطوي ذلك على اتهام الإمام لنقض الشريعة والتعاون مع أعداء الامة (17) ، وهذا ما يعترف به الدكتور الغنيمي حين يشير أن الفقهاء يذهبون الى أن الامام الذي يبرم معاهدة تضر بالمسلمين يعتبر أنه قد خرج عن سلطته السياسية ، ومن ثم فإن المعاهدة تصبح باطلة (18)

مركز القواعد الدولية الاتفاقية بالنسبة للشريعة الإسلامية :

واستناداً الى الملاحظات السابقة ، فان قاعدة احترام الدولة الإسلامية لالتزاماتها الدولية ، ليست حجة لنظرية علوية القانون الدولي على القانون الداخلي ، كما أن وجوب عدم خرق المعاهدات لأحكام الشرع الاسلامي ليس حجة على علوية قواعد القانون الداخلي على قواعد القانون الدولي بالنسبة للمسلمين . ذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية متساوية في قوتها القانونية ، ولا تفرق بين النطاق الداخلي والنطاق الخارجي ، وإن كان هناك تدرج في القوة القانونية بالنسبة للأحكام المثبتة في الكتاب والسنة ، و

(15) نقصد هنا بصفة خاصة الأحكام التي تضمنها الكتاب والسنة ، والتي تكون القانون الدائم للمسلمين بالنسبة لتعاملهم الدولي ، والتي لاتقبل التغيير مثل الالتزامات والمعاهدات والاعراف الدولية . انظر القانون الدولي في الاسلام للدكتور محمد حميد الله ، سلسلة الثقافة الاسلامية العدد 38 ص 61

(16) الشخصية الدولية في القانون الدولي العام والشريعة الاسلامية ص 239

(17) المرجع السابق ص 240

(18) الأحكام العامة في قانون الامم : دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والاسلامي ص 499

الاحكام المستمدة منهما بواسطة الاجتهاد .

ان الشريعة الاسلامية حينما تركت للمسلمين الحق في إنشاء المعاهدات للسعي الى تحقيق ما يرون من أغراض ، اشترطت لصحة المعاهدة من حيث الموضوع ، ثلاثة شروط :

أولاً : ألا تمس أحكامها الشريعة الاسلامية التي بها قوام الشخصية الاسلامية . وقد جاء في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» . ومعنى ذلك أن كتاب الله يأباه ويرفضه . ومن هذا القبيل لا يعترف الاسلام بصحة المعاهدة او شرعيتها اذا كانت تستباح بها الشخصية الاسلامية ، وتفتح للأعداء باباً يمكنهم من الإغارة على جهات إسلامية ، أو يضعف من شأن المسلمين بتفريق صفوفهم وتمزيق وحدتهم .

ثانياً : ان تكون مبنية على التراضي ، فالاسلام لا يرى قيمة لمعاهدة تنشأ على أساس من القهر والغلبة . وهذا شرط تمليه طبيعة العقد . فالاكراه في عقد المعاهدة - مهما يكن نوع الاكراه - يفسدها من حيث موضوعها .

ثالثاً : يجب أن تكون المعاهدة بينة الاهداف وواضحة المعالم وتحدد الالتزامات والحقوق تحديداً لا يدع مجالاً للتأويل والتخريب ، فالقرآن الكريم يحذر من عقد المعاهدات التي تكون أحكامها غامضة وملتبسة (19) وعلى ضوء هذه الحقائق ، يمكن القول بأن قواعد القانون الدولي الاتفاقية ، وهي وليدة الاجتهاد ، تأتي بالنسبة للشريعة الاسلامية في الدرجة الثانية ، وبتعبير آخر إن العلوية تكون لاحكام الكتاب والسنة ، سواء كانت تتضمن قواعد داخلية أو قواعد دولية .

(19) انظر أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الاسلامية للدكتور حامد سلطان ص 208 وما يليه .